

كلمة السيد الرئيس الأول

يعد الرفع من النجاعة القضائية ومن جودة الخدمة داخل المحاكم على رأس قائمة الأهداف التي قام عليها ورش إصلاح منظومة العدالة ببلادنا. والمؤكد أن تحقيق هذا الهدف يمر عبر تحديث التجهيزات اللوجيستية وعصرنة أدوات العمل القضائي من خلال اعتماد استراتيجية المعالجة للمعلومات وتقديم الخدمة في إطار الكبروني متقدم بالموازاة مع تأهيل العنصر البشري وفق هذا المنصور الرقي بقيمة المنتج القضائي ووصول إلى نموذج المحكمة الرقمية.

فالحفرة الإلكترونية المائلة قد مست كل نظم العمل وفي شتى القطاعات معلنة نهاية الخدمة الورقية وبداية الخدمة الرقمية وهي حقيقة داهمة لا يمكن صدها ولا نكرانها وعلى هذا الأساس انخرط قطاع العدل في هذه التصورات المتلاحقة لتكنولوجيا المعلومات ولتقنية المعاملات الرقمية ببناء بنية معلوماتية متكاملة تربط المرفق القضائي بباقي المؤسسات من جهة وتقربه إلى المواطنين من جهة ثانية بما يمكنه على الخصوص من التخليص بكفاءة أكبر وإيصال الخدمة بفعالية أكثر وهو ما يحتم الإستغلال الأمثل لتكنولوجية الإتصال والتواصل من خلال التزود بالمعلومات وتخزينها وإعادة نشرها في أوعية رقمية دونما حاجة دائمة إلى أوعية ورقية في أفق ترجمة فكرة المحكمة الرقمية على أرض الواقع وتعميمها على صعيد الخريطة القضائية الوطنية. ومحكمة الإستئناف بوجود منخرطة في هذا السياق بل وقصحت أشواها فيه إذ لم تحد عن مواكبة الثورة الرقمية والإستفادة مما أمكن من المعلومات وتقنيات الإبحار على شبكة الأنترنت ووضعة نصب عينها تصوير الأداء القضائي والحفاظ على أعلى مستويات الجودة.

وقد بدأ ذلك واضحا من خلال تنفيذ البرنامج الاستعجالي الاستثنائي الذي أعرض إنطلاقته السيد وزير العدل والحريات بتاريخ 29 يناير 2013 قصد تصفية المخلف من الملفات المتركمة لا سيما القديمة منها وهو البرنامج الذي انصهرت فيه كل مكونات القطاع محليا ومركزيا واستعيت فيه بأحدث التقنيات ونظم المعلومات وقد بدأت ثمار المخطط المذكور تقطف والآتي أفضل بحول الله ومشيتته .

ولعل إحداث البوابة الإلكترونية لهذه المحكمة يندرج ضمن هذه النتائج الواعدة والحلقات المرسومة وتستعكس الصورة الجديدة لتطور المرفق القضائي في علاقته بالمرتفقين من جهة وعلاقته بمحيطه الخارجي من جهة أخرى وهي علاقة قائمة على الإنفتاح والقرب والتسخير الأفيد لمصادر المعلومات من حيث إنتاجها ونشرها في إصار شفاف يحترم المسالك القانونية المعمول بها ويقصم مع كل الأساليب المعقدة في تناغم تام مع تبسيط الإجراءات واختزال الوقت وإختصار الجهد واقتصاد المال وكلها دعامات أساسية لبناء مؤسسة القضاء المولصن .

والله الموفق

الرئيس الأول لمحكمة الإستئناف بوجدة

عبد البر بن عجينة